النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

الآن 1325 NOW

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

العدالة الجندرية

سلسلة موجزات السياسات

قضايا المناصرة للمرأة- العدد 5

تعزيز وصول الناجيات من العنف الأُسري إلى الخدمات: بناء الثقة في مقدمي الخدمات الوطنيين والمحليين

نيسان / أبريل 2022

Canada
With support from Finland's development cooperation
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
aecid
UK Government

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

قضايا المناصرة للمرأة

موجز سياسة

العدد 5

تعزيز وصول الناجيات من العنف الأُسري إلى الخدمات:
بناء الثقة في مقدمي الخدمات الوطنيين والمحليين

نيسان/أبريل 2022

تقـديـــر

تعمـل منظمـة النهضـة العربيـة للديمقراطيـة والتنميـة (أرض) عـلى إجـراء سلسـلة مـن الأبحـاث ضمـن إطـار مـشروع «تعزيـز قـدرات منظـمات المجتمـع المـدني التـي تقودهـا النسـاء في المنـاصرة القائمـة عـلى الأدلـة ضمـن الأجنـدة الوطنيـة للمـرأة والأمـن والسـلام»، والـذي يتـم تنفيـذه بدعـم مـن هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة وبتمويل سـخي مـن حكومـات كنـدا وقـبرص وفنلنـدا والنرويـج وإسـبانيا والمملكـة المتحـدة. وتتوجـه النهضـة العربيـة (أرض) بالشـكر لشركائهـا مـن منظـمات المجتمـع المـدني والأفـراد الذيـن قدمـوا دعمهـم لإعـداد هـذه الدراسـة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

جدول المحتويات

الغرض من البحث الإجرائي 4

الخلفية والمنهجية 4

التوصيات 8

الغرض من البحث الإجرائي

يتناول هذا الموجز الاستجابة المحلية للعنف الأُسري مع التركيز على تحديد التصورات المحلية تجاه أدوار إدارة حماية الأسرة والجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني المحلية وآليات عملها. يُقدم الموجز مجموعة من توصيات السياسات وذلك بالاسترشاد برؤى مختلف الجهات الفاعلة من المجتمع المحلي حول تصوراتها تجاه العنف الأسري والاستجابة المقدمة منها. وبُغية اكتساب نظرة معمقة حول التصورات ووجهات النظر المجتمعية، تعاونت منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية (أرض) مع 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، وقدمت لها دورات تدريبية متنوعة من أجل إعدادها لإطلاق هذا البحث وتكوين فهم مشترك عن العنف الجندري وكيفية التصدي له.

الخلفية والمنهجية

تفاقم العنف الأُسريّ في الأردن خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أفادت المنظمات المتخصصة في تقديم الخدمات للناجيات من حالات العنف الجندري عن زيادة في انتشارها ومحدودية الوصول إلى الخدمات نظراً للقيود على الحركة والتدابير التي فرضتها الجائحة، وهو ما استدعى من النهضة العربية (أرض) وشركائها التفكير في الحاجة إلى تطوير قدرات محلية للاستجابة للعنف الأُسريّ. وقد اعتمد البحث نهجاً تصاعدياً من القاعدة إلى القمة لفهم وجهات نظر المجتمعات المحلية حول العنف الجندري وتحديد التصورات الرئيسية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات. بُغية اكتساب نظرة معمّقة عن تصورات المجتمع ووجهات نظره، تعاونت النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف)، الذي تأسس في عام 2016 بمبادرة من النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني، ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن تحالف (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها.

يعتمد البحث منهجية شمولية تتضمن مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية، كما عُقدت العديد من النقاشات والاختبارات داخلياً ومع منظمات المجتمع المدني المشاركة لوضع اللمسات الأخيرة على تصميم الأدوات. وعملت النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني أعضاء في التحالف الوطني (جوناف) من العاملة مع النساء مباشرة؛ ما أتاح التعمق في نظرة المجتمع المحلي وتصوراته. يجدر بالذكر أن التحالف الوطني (جوناف) ينادي بتعزيز محلية العمل الإنساني، ما يعني التعمق في منظور المجتمع المحلي تالياً. عُقدت جلسات تدريبية بمشاركة 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف) سعياً إلى إطلاق هذا البحث وتكوين فهم مشترك حول العنف الجندري وكيفية التصدي له؛ علماً بأن هذه المنظمات أجرت 350 دراسة استقصائية، وثلاثين من نقاشات مجموعات التركيز، و45 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين. وقد غطت العينة المختارة أقاليم الأردن المختلفة من شمال، وجنوب ووسط.

أظهر البحث الإجرائي افتقار الأُسر إلى المعلومات اللازمة حول آليات عمل إدارة حماية الأسرة وغيرها من الجهات المعنية وأدوارها فيما يتعلق بالعنف الأسري، كما يبدو غياب الثقة جلياً بين المستجيبين الذين أبدوا مساور قلق بشأن السرية والمفاهيم الخاطئة التي تحدّ من فهم عمليات هذه الجهات والتي تختلط مع الصور النمطية التي يحملها المشاركون في الدراسة حول الناجيات من العنف الجندري. علاوة على ذلك، غالباً ما تحول قلة المعرفة والوعي بالخدمات التي تقدمها إدارة حماية الأسرة وغيرها من الجهات المعنية دون إبلاغ النساء عن حالاتهن، مما يدفعهن عوضاً عن ذلك إلى التعامل معها داخلياً في حدود عائلاتهن.

انعدام الثقة في مقدمي الخدمات بما في ذلك المنظمات المحلية

التصورات المتعلقة بسهولة الوصول إلى إدارة حماية الأسرة

تميل طبيعة عمل إدارة حماية الأسرة إلى أن تكون معروفة إلى حد ما بالنسبة للمستجيبين، إذ تمتلك ثلثا المجتمعات الخاضعة للدراسة (65.71%) مستوى معيناً من المعرفة بطبيعة هذا العمل. على الرغم من حقيقة إلمام أكثر من سبعة من بين كل عشرة أفراد بعمل إدارة حماية الأسرة، إلا أن ما نسبته 15.22% فقط من العينة قد حاولوا التعامل معها، ما يشير إلى ضرورة قيام الإدارة بالمزيد من التواصل ونشر المعلومات على نطاق واسع على المستوى المحلي حول الخدمات المقدمة من قبلها.

عند سؤال المشاركات عن رأيهنّ في دور إدارة حماية الأسرة في الاستجابة للناجيات من العنف وتقديم الخدمات لهن، فقد أظهرن مستويات معقولة من الرضا، مع تعبير ثلثي المستجيبات (67.39%) عن رضاهن عن عمل الإدارة. يظل معدل الرضا مماثلاً بين المشاركات اللائي تعاملن مع إدارة حماية الأسرة، ومع ذلك، لوحظت مستويات أعلى من عدم الرضا (بالإشارة إلى حاجة الإدارة إلى مزيد من تحسين آلياتها وقبولها من المستفيدين) بين أولئك ممن لجأن لطلب المساعدة من إدارة حماية الأسرة (26%) مقارنة ببقية العينة المشمولة في الدراسة الاستقصائية (14.79%). يعود هذا بشكل عام إلى قلة المعرفة بدور إدارة حماية الأسرة، إذ يمتلك الأفراد فكرة عنها إلا أن ما ينقصهم هو الدراية بإجراءات الوصول إلى خدماتها وآلية عملها. وفقاً لمقدمي المعلومات الرئيسيين، يكمن أحد الأسباب الرئيسية لعدم الرضا عن الإدارة في أن «إدارة حماية الأسرة لا تقدم الدعم اللازم للمرأة، إذ إن الإجراءات المتبعة لا تؤدي إلى الحد من حالات العنف.» وكان أحد الأمثلة التي تكررت الإشارة إليها عبر أحد المجتمعات متعلقاً بامرأة لجأت إلى الانتقال إلى بلد آخر لأن المعتدي عليها تعرض بالتهديد لها وابنتها.

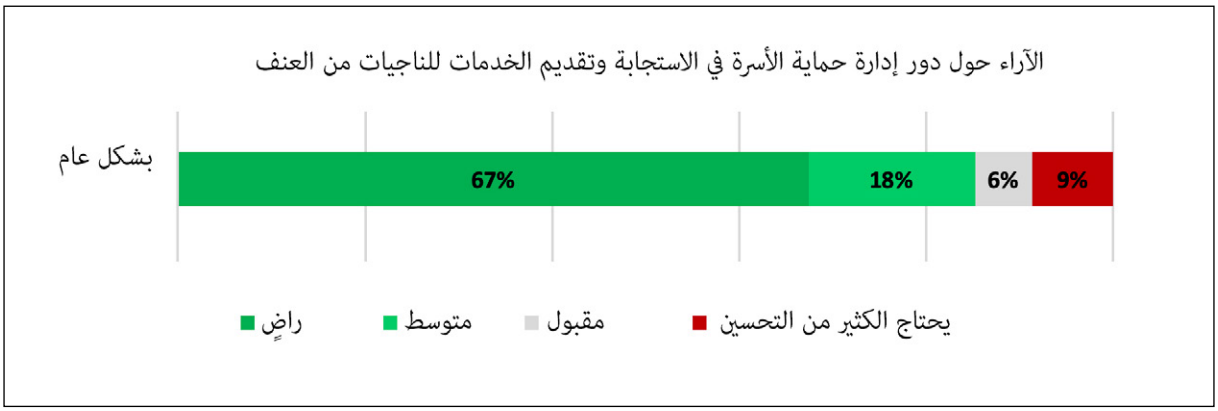

سؤال: ما هو رأيك في دور إدارة حماية الأسرة في الاستجابة وتقديم الخدمات للناجيات من العنف؟

التصورات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات والجمعيات

ثمة نقص واضح في الوعي بدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في قضايا العنف الأسري بحسب نقاشات مجموعات التركيز ومقدمي المعلومات الرئيسيين، لذا، يشعر الأفراد أن بوجود نقص في الدعم المقدّم من المنظمات والجمعيات التي تستجيب للعنف الأسري. علاوة على ذلك، أشارت أكثر من نصف المشاركات (55%) إلى عدم كفاية عددها الحالي.

الآراء حول دور المنظمات والجمعيات

يتدنى مدى الرضا عن استجابة المنظمات والجمعيات للناجيات من العنف وتقديم الخدمات لهن إلى حد كبير، إذ عبّرت أقل من نصف المشاركات (45%) عن رضاهن عنها. ويمكن ربط مستويات الرضا الضعيفة بنقص الوعي بدور المنظمات والجمعيات.

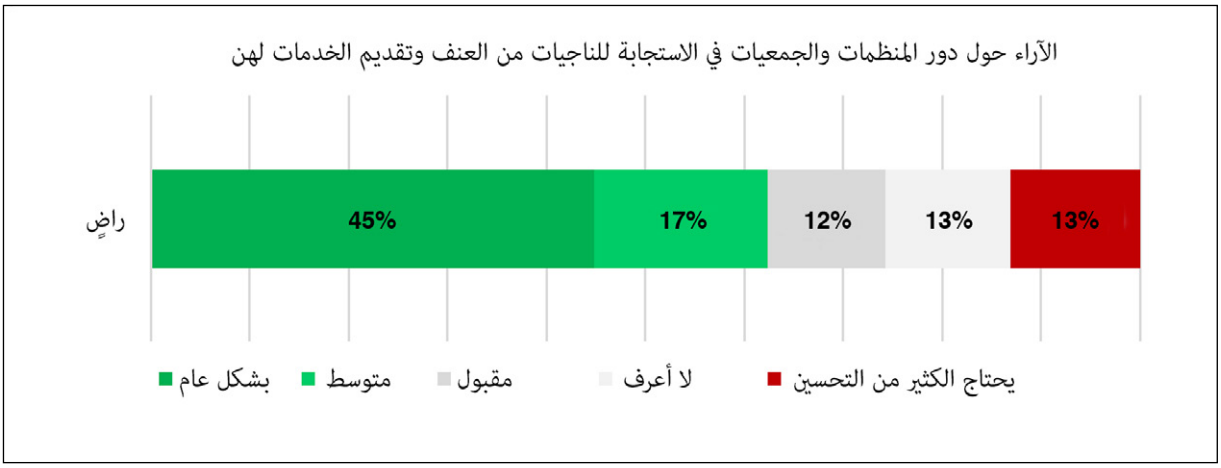

سؤال: ما رأيك في دور المنظمات والجمعيات في الاستجابة للناجيات للعنف وتقديم الخدمات لهن؟

نقص المعرفة بالخدمات وفهمها

يُفضل حلّ حالات العنف الأُسري وراء الأبواب المغلقة (تحليل سيناريو)

لفهم ردود المشاركات على الحالات المختلفة من العنف الأسري، شملت الدراسة الاستقصائية قسماً عرض مواقف يحتمل للمرأة أن تتعرض لها. ومن ثم طُلب من المشاركات اختيار أكثر ثلاث إجابات محتملة لديهن. شملت السيناريوهات ثلاثة أشكال من العنف الأسري: الجسدي، واللفظي والمادي. كما أظهرت السيناريوهات ردوداً مماثلة إذ تُفضل غالبية المشاركات عبر السيناريوهات الثلاثة جميعها التعامل مع حالاتهن خلف الأبواب المغلقة بإشراك أفراد الأسرة فقط مع تجنب الإبلاغ عنها إلى السلطات المختصة.

المعضلة الاجتماعية للطلاق والتماسك الأسري في الأردن

وفق الاعتقاد السائد في الأردن، لا يعد الطلاق خياراً، حتى في حالات العنف الأُسري؛ الأمر الذي يعود إلى الحقيقة التي تقضي بأنه «ينبغي تجنب الطلاق دائماً وإعطاء الأولوية للتماسك الأسري بغض النظر عن تأثير العنف على المرأة»، وفقاً لما قالته إحدى المستجيبات للدراسة. تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً هاماً في اللجوء إلى الطلاق في حالات العنف الأسري. «تبقى النساء في علاقات مسيئة خشية الوقوع في مشاكل اقتصادية واجتماعية بعد الانفصال أو الطلاق.» (Shackelford، 2021) كما كشفت الدراسة الاستقصائية تجنب امرأتين من بين كل خمس نساء الطلاق حفاظاً على تماسك الأسرة.

إنكار الواقع

ثمة تصور عالمي مفاده بأن المرأة يمكن أن «تبالغ في رد فعلها» تجاه العنف الأسري أو تضخمه سعياً إلى كسب تعاطف الآخرين. وفقاً لـ Sahu، 2020، غالباً ما تُتهم المرأة من قبل المجتمع والنظم القضائية بالمبالغة في رد الفعل هذا، ويتجلى هذا التصور الخاطئ في السياق الأردني لكن لا ينبغي تعميمه. صحيحٌ أن عدداً لا بأس به من النساء (34%) وافقن على ميل المرأة إلى المبالغة في رد فعلها تجاه العنف الأسري لكسب التعاطف، إلا أن عدداً أكبر من النساء قد اختلفن مع العبارة المذكورة آنفاً (43%). يؤدي إنكار الواقع، الذي يحصل عندما يوجه الانتقاد المرأة مع اتهامها بأنها شديدة الحساسية أو تبالغ في رد فعلها، إلى تجاهل مشكلتها وتصنيفها على أنها غير منطقية أو خاطئة. (Coates وPaludi، 2011)

التصورات الخاطئة حول السعي للحصول على الدعم فيما يتعلق بالعنف الأسري

وفقاً للمجلس الوطني لشؤون الأسرة لعام 2016، يمكن للعنف الأسري أن يكون أذى جسدياً و/أو نفسياً. ومع ذلك، يبدو أن هناك قلة وعي حول ما يُمثله العنف الأسري، إذ تعتقد 64% من المشاركات أن هذا العنف يتجلى دائماً في الأذى الجسدي (على سبيل المثال، الدفع، أو اللكم، أو الصفع أو الضرب)، وهو ما يشير إلى أن النساء في الأردن لا يُدركن أن الأذى النفسي يعتبر عنفاً أُسرياً، وأنهن قد لا يعرفن أنهن يتعرضن لأشكال نفسية من العنف الأسري.

تمتنع النساء عن الإبلاغ عن حالاتهن نظراً لقلة الوعي والثقة بإدارة حماية الأسرة

غالباً ما تتردد ضحايا العنف الأسري في تقديم الشكاوى بسبب قلة المعرفة بخدمات إدارة حماية الأسرة وإجراءاتها. قالت إحدى المشاركات أن «بعض النساء لا يعرفن كيفية تقديم الشكوى ومكان ذلك.» كما لا يثق بعض الأشخاص بأن الإدارة تحافظ على سرية الهوية، أو بآلية حمايتها لحقوقهم، وهو عنصر آخر يحول دون تقدم الضحايا بالشكوى. قد تكون النظرة إلى إدارة حماية الأسرة سلبية باعتبارها مكاناً يُدمر تماسك الأسرة ويخون السرية، ما يُعرض الأفراد للخطر. يبدو هذا التصور أكثر وضوحاً بين اللاجئات السوريات اللاتي لا يعتقدن أن القوانين والإجراءات ستوفر لهن الحماية.

التوصيات

رفع الوعي المحلي بمقدمي الخدمات

يُثني نقص المعرفة بسياسات مقدمي الخدمات وإجراءاتهم الضحايا عن تقديم الشكاوى، فقد تكون الأُسر على دراية بإدارة حماية الأسرة، لكنها غالباً ما لا تكون على علم بالخدمات التي تقدمها الإدارة ومنظمات المجتمع المدني المحلية، أو بدورها المحدد في حماية الناجيات من العنف الأُسريّ وضمان أمنهنّ. من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني، تكون إدارة حماية الأسرة قادرة على تعزيز الوعي بعملها وتمكين الوصول إلى خدماتها في مناطق أوسع، ما يسمح لمنظمات المجتمع المدني بإحالة الحالات إلى إدارة حماية الأسرة. ويمكن للإدارة تزويد منظمات المجتمع المحلي بمجموعة من مواد الاتصال حول دورها والخدمات المقدمة التي من شأنها الوصول إلى المجتمعات المحلية.

بناء القدرات المحلية لرفع الوعي بالعنف الأسري والوصول إلى الخدمات بعيداً عن الصور النمطية

أعرب المستجيبون عن مفاهيم خاطئة وبعض التصورات السلبية فيما يتعلق بإدارة حماية الأسرة، وذلك باعتقادهم بأن الإدارة لا تحترم السرية ولا توفر الحماية المناسبة للضحايا. كما أظهرت الردود أن الصور النمطية والمفاهيم الثقافية الخاطئة، التي تشترك بها جميع الجهات المعنية، بمن فيهم مقدمو الخدمات، والعائلات وأولئك الذين يقدمون الدعم الوثيق للضحايا، تحدّ من محاولات النساء والناجيات المحتملات من العنف الأُسري من حيث السعي إلى الحصول على خدمات الإدارة.

توضيح إجراءات السلامة وبناء المعرفة والتوعية بها

يتعيّن على مقدمي الخدمات، ولاسيما إدارة حماية الأسرة، بناء الثقة في خدماتهم والتعريف بإجراءاتهم ومبادئهم على نطاق أوسع. ينبغي أن تتمكن ضحايا العنف الأُسريّ من تقديم الشكاوى بأمان وفي أجواء تسودها الثقة. كما ينبغي على إدارة حماية الأسرة وغيرها من مقدمي الخدمات التعريف بآلية عملهم، بما في ذلك عملية تقديم الشكاوى، ويجب على موظفيهم الالتزام بها لخلق بيئة آمنة. وإذا ما تم بناء الثقة وضمان الحفاظ على السرية، فإن ذلك سيشجع النساء والناجيات المحتملات من العنف الأسري على التحدث عن قضاياهن مع ثقتهن بجودة الخدمات التي قد يسعين إلى الحصول عليها. كما أشار المستجيبون إلى الخوف من التعرض للانتقام باعتباره عائقاً أمام الإبلاغ عن حالات العنف الأُسريّ، وهو ما يُحتّم على إدارة حماية الأسرة، بوجه خاص، تحسين خدمات الحماية التي تقدمها فيما يتعلق بسلامة الناجيات وضمان السرية بصورة أساسية، وتوفير تدريب أفضل لموظفيها من العاملين خارج عمّان.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development